عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

الدور السياسي للجيش في العراقي
1921-1963

حسام عبد العزيز حسن الدباس

رسالة ماجستير

القدس- فلسطين

مكتبة جامعة القدس

1428هـ - 2007م

إهداء

إلى روح الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات

إلى روح والدي وأرواح الشهداء الذين قضوا من اجل فلسطين

إلى زوجتي الحبيبة درة وأبنائي انس، أيمن، وسيم

إلى والدتي وشقيقاتي وأشقائي

إلى أساتذتي وزملائي وزميلاتي في مجال الدراسة والعمل

إلى كل من ساعدني بالنصيحة والتوجيه والتشجيع لإكمال رسالتي

إقرار

اقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة ،باستثناء ما تم الإشارة آلية حيثما ورد ،وان هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

الاسم:حسام عبد العزيز حسن الدباس

التاريخ:

شكر وعرفان

يسرني أن أتقدم بخالص شكري وتقديري،وعظيم امتناني إلى جامعة القدس ممثلة برئيسها الدكتور سري نسيبة ،والى جميع كلياتها وأقسامها،واخص بالذكر عمادة الدراسات العليا،وإدارة معهد الدراسات الإقليمية،وادارتة ومحاضريه،وأتقدم بامتناني وشكري لأستاذي ومشرفي الأكاديمي الدكتور عبد المجيد سويلم وأعضاء لجنة المناقشة المكونة من الدكتورإياد البرغوثي،والدكتور عبد الرحمن الحاج إبراهيم ،وأتقدم بالشكر للأساتذة الذين اشرفوا على دراستنا :د.عصام نصار،د.موسى البديري،د.عزيز حيدر،د.محمود محارب،كما أتقدم بالشكر للقائمين على مكتبة البيرة ، ومكتبة جامعة القدس ،ومكتبة جامعة بير زيت،وزملائي وزميلاتي في الرئاسة الذين قدموا النصح والمشورة والدعم والتشجيع ،والشكر الخاص للأخ الطيب عبد الرحيم لما قدمه من دعم وتشجيع مما كان له الأثر الطيب في سبيل إتمام رسالتي بالشكل المناسب والمطلوب.

الملخص

تحمل الدراسة التي قمت بإعدادها عنوان "الدور السياسي للجيش العراقي 1921-1963"حيث تهدف إلى اطلاع الباحثين والدارسين والمهتمين بهذا الجيش الذي يعتبرمن أقوى واعرق الجيوش العربية وأكثرها احترافا وخوضا للحروب.وهذا ما جعل الأنظار تتجه إلية لان زيادة قوته وتطوره واحترافه تشكل خطرا على التوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي، ذات الأهمية الاقتصادية الغنية بالنفط

وقد بدأت ببحثي بمدخل وإطار نظري ،تناولت فيه مفهوم الجيش من حيث تركيبته وتشكيلاته وملامح المؤسسة العسكرية والنظريات التي تناولت العسكر ،مثل نظريات كلاوزفتز وهنتغتون، وتناولت بداية تأسيس الجيش العراقي ،وملامح المؤسسة العسكرية العراقية (مدخل نظري) ومستويات أنماط التفكير العسكري التي مر بها الجيش العراقي وهي :النمط العثماني ،والنمط البريطاني ،والنمط الوطني.

استعرضت في الفصل الأول الخلفية التاريخية لتأسيس الجيش العراقي، حيث أن نواة الجيش شكلت من 63 ضابطاً ممن خدموا في الجيش العثماني، والتحقوا بالأمير فيصل في حربه ضد الدولة العثمانية، والصعوبات التي واجهها تشكيل هذا الجيش ،علماً انه شكل تحت مظلة الملكية في العراق ،وتحت الحكم الفعلي للحاكم البريطاني، والمهام التي انيطت بهذا الجيش وموقف الجيش من هذه المهمات وتعامله مع المعاهد البريطانية العراقية سنة 1922 .

في الفصل الثاني من المبحث، تناولنا بالبحث تطور تشكيلات الجيش العراقي من عام 1932-1941 وخاصة بعد انضمام العراق لعصبة الأمم، حيث بدأ البناء الصحيح للجيش العراقي بكافة قطاعاته البرية والجوية والبحرية، مما زاده قوة وازدادت نزعة العظمة لدى قادته وضباطه مما جنح إلى التدخل في السياسة.

في الفصل الثالث ، بحثنا في الحركات والثورات التي نمت منذ عام 1946 والتي جاءت بالدرجة الأولى احتجاجاً وسخطاً على قرار اللجنة البريطانية الأمريكية بإعطاء اليهود وطن في فلسطين ، وتواطؤ الأنظمة العربية الموجودة آنذاك، ومنها النظام الحاكم في العراق وقمع حريات الشعب العراقي الذي خرج بثورات متتالية، وضحى بالكثير من القتلى في هذه المواجهات ،وموقف الجيش من هذه الثورات.

في الفصل الرابع، بحثنا تحول الدولة من الملكية إلى الجمهورية ،والذي تم بنجاح في ثورة 14 تموز 1958 ،التي قادها مجموعة الضباط الأحرار بقيادة عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ،ونتج عن الثورة تأسيس أول جمهورية في العراق التي غيرت في القوانين والسياسات الداخلية والخارجية ،ودور العسكر في إنجاح هذه الثورة وبعد ذلك استخدام الجيش في الصراعات بين قادته للاستئثار بالسلطة وهذا ما تمثل في انقلاب عبد السلام عارف على الرئيس عبد الكريم قاسم عام 1963 نهاية بحثنا هذا.

أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،فهي أن الهدف من تأسيس الجيش العراقي في السادس من يناير 1921،كان مقدمة لإقامة نظام تابع للاستعمار البريطاني ،وقد أقيم نظام ملكي في العراق بعد أن تم استيراد الملك فيصل من الخارج ، وتشكل الجيش لخدمة الملك ولتثبيت السيطرة غير المباشرة للاستعمار البريطاني ،وذلك لتقليل المعارضة للمحتل الأجنبي ،ولتقليل خسائره،بعد أن استخلص العبر من ثورة العشرين .

النتيجة التالية هي انه بعد انضمام العراق لعصبة الأمم وانتهاء الانتداب البريطاني ،سعت بريطانيا أن تكون سيطرتها عبر رجالاتها في الجيش والدولة ،لضمان حماية امتيازاتها،وتكون بريطانيا جاهزة للتدخل عند أي تهديد،وقد لمسنا هذا في تدخل الجيش البريطاني للقضاء على ثورة أيار 1941، وأعادت احتلال العراق، ولم تخرج إلا بعد أن أعادت الأمور لصالحها،وكان الجيش هنا جيش الملك

بعد الإطاحة بالملكية وقيام الجمهورية في ثورة 1958 أصبح الجيش جيش الشعب ،وانتهت سيطرة المستعمر ،لكن الجيش ما لبث أن أصبح جيش الزعيم ، وقد استخدم الجيش من قبل قادته للصراع على السلطة ،كما حصل في انقلاب 1963 ضد عبد الكريم قاسم ،وانقلاب 1968 ضد عبد الرحمن عارف واستلام حزب البعث الحكم، وأصبح الجيش يسمى جيش الحزب، وعاد إلى جيش الزعيم في عهد صدام، الذي قادة إلى هزيمة مهينة لجيش محترف، وأصبحت العراق بدون جيش بعد قرار بول برا يمر بحل الجيش العراقي في 25 نيسان 2004.والنتيجة الكارثية التي آلت إليها الأوضاع بعد تدمير مؤسسة الجيش ،وإطلاق العنان للميليشيات الطائفية والعقائدية .

التوصية التي أوصي بها أن الجيش يجب أن يكون بعيدا عن الشخصنة والحزبية ليكون جيشا للدفاع عن الدولة ،وللحفاظ على الشعب وكرامته وممتلكاته.

Abstract

The study researchers and those interested an idea about this army which is considered one of the strongest, oldest and most professional among Arab armies. This created a great interest in this army since the increase in its strength, advancement and professionalism became a source of threat to the strategic balance in the Arab Gulf region. Of course, the Gulf region is essential because of its wealth in oil resources. The researcher began his research with a theoretical framework that introduced the concept of an army with its formation, groupings and an idea about the military institution and military theories of Clausewitz, and Huntington. Then he moved into the beginnings of forming the Iraqi army and the Iraqi military institution and the levels that the institution underwent including the Ottoman, British and national.

In the first chapter the researcher gave a historical background on the formation of the Iraqi army. The nucleus of the army began with the 63 officers who used to serve in the Ottoman army. They joined Prince Faisal in his war against the Ottoman Empire. The chapter discusses the problems such formation faced since it was built under the Royalty of Iraq and the British Mandate. The chapter also discusses the tasks that were given to this army and its dealings with the British

In the second chapter the researcher discusses developments of the Iraqi army and its groupings and traces that through the period of 1932-1941. The chapter sheds special focus on the army and its development especially after Iraq joined the League of Nations when the army became stronger.

In the third chapter the researcher discussed the movements and the revolutions that started to grow in 1946. Such revolutions came in protest against the decision of the British-American Committee which called for establishing a homeland for the Jews in Palestine. Arab regimes including the Iraqi regime were in collusion with such decisions and this led to confrontations between the regimes and the Arabs in these countries. The research discussed the attitude of the Iraqi army towards such phenomena.

In the fourth chapter the researcher discusses the evolution towards the republic, the overthrow of the royalty and the role of the army in making the revolution of

المقدمة

تتناول هذه الدراسة التي تحت عنوان"الدور السياسي للجيش في العراق" بدايات تشكيل الجيش العراقي ،بدءً بالخلفية التاريخية لتأسيسه حيث أن بلاد مابين النهرين ،عرفت الجيش المحترف في عهد الحكم العثماني ،وبداية تاسيسة في 6 كانون الثاني 1921 والدور الذي أنيط به ،حيث أنه تأسس والبلاد رازحة تحت الاستعمار البريطاني ،وهنا السؤال الذي يطرح نفسه ،هل تأسس هذا الجيش ليحل محل القوات الاستعمارية،ولينفذ سياسات بريطانيا ؟ وخاصة بعد الخسائر التي تكبدها الجيش البريطاني في معاركة مع الشعب العراقي في ثورة العشرين ،وهل سيقبل هذا الجيش الذي شاركت قيادته في الثورة العربية الكبرى التي هدفت للتخلص من الهيمنة العثمانية بان يكون أداة في يد استعمار أجنبي جديد ؟ أم أنة لن يكون إلا جيشا لخدمة الشعب والدفاع عنه وحماية الدولة من أي اعتداء خارجي ؟ هذه الأسئلة سنتعرف على إجاباتها في سياق بحثنا هذا.

ليس من اليسير كتابة بحث ودراسة عن الجيش العراقي، لقلة المراجع المتوفرة، وخصوصا التي تتحدث عن بدايات تشكيله، مع وجود وفره من المراجع التي تتحدث عن تاريخ العراق بشكل عام.
لقد ركزت في بحثي على إظهار الإطار النظري للجيش والايدولوجية التي يقوم عليها ،ونظرية الاحتراف العسكري ،وعلاقاته بالمؤسسة المدنية ودورة في صنع الدولة، وذلك لسهولة المقارنة ما بين الإطار النظري لإنشاء الجيوش وبين ممارسات الجيش العراقي لتبيان مدى احترافه والدور الذي لعبه "إيجابا أو سلباً" في صنع وتثبيت الدولة وحماية وجودها .

لقد اخترت هذا البحث، للتعرف على هذا الجيش الذائع الصيت ،وذو السمعة الوطنية ،إذ شارك في حرب فلسطين ،ووجد في الأردن ،ودافع عن سوريا في حرب تشرين 1973 ،وحرب الخليج الأولى والثانية ، والتي انتهت باحتلال العراق من قبل أمريكا وقوات التحالف بتاريخ 9/ 4 /2003 ،وجاء قرار الحاكم العسكري الأمريكي بول برا يمر بحل الجيش العراقي بتاريخ 25/نيسان/2004، وبعد أن شكلت قوات الاحتلال مجلس الحكم، وأصدرت قانون إدارة الحكم،وقد نصت إحدى مواد القانون على تولي شخصية مدنية لوزارة الدفاع، وهذا القانون جاء لمنع تدخل العسكر في شؤون الحكم من جديد،أي إنهاء الدور السياسي للجيش.

الإطار النظري

دور العسكر في صنع الدولة:

لعب العسكر دوراً هاماً في عملية صنع الدولة وذلك من خلال ترسيخ البقعة الجغرافية وتثبيت حدودها، ومواجهة المخاطر من قبل الخصم، وتحديد الهدف المطلوب تحقيقه، والعمل من أجل تأمين الموارد اللازمة والضرورية لاستمرار القوة. "وقد كان وجود الجيش ضماناً مهما لوجود الدولة، لأن إنشاءه وإدامته يتطلب إنشاء تنظيمات مكملة، مثل الخزانة والتموين والخدمات واليات التجنيد ومكاتب الضرائب وكثير غيرها[1]". وفي ذهنية العسكر يجب أن يكون الاستعداد للحرب موجودا حيث أن الحرب –حسب كلاوزفتز–"هي عمل من أعمال القوة والعنف يهدف إلى إجبار الخصم وفرض إرادته عليه[2]". إذ أن الحرب هي من العقائد المهمة للجيوش والعسكر، تستعد له بالعلم والتدريب والسعي إلى الاحتراف وما يرافق ذلك من ظهور المؤسساتية والعسكرية التي تشرف وتنظم الجيوش وتسعى إلى جعلها مستعدة دائما لأي طارئ وأي خطر يتهدد الدولة والأمة، حيث أن الغاية الأساسية للسياسة أو الحرب على السواء، إنما هو حفظ حياة الأمة، والحياة تشمل إرادة البقاء والتصميم على النمو والتوسع والقوة[3].

بناء على هذا الدور للعسكر في حفظ الدولة ،فقد سعوا إلى محاوله تجيير الأمور لصالحهم ،بما أنهم يتحملون القسط الأكبر في معاناة خلق الدولة والدفاع عنها وعن استمراريتها ،كل هذا دفعهم لزيادة التدخل في شؤون الدولة السياسية ،بعد أن رسخوا توافقا بين العلاقة ألمدنيه والأيديولوجية العسكرية.

هناك تزامن ما بين الأيديولوجية العسكرية، والمؤازرة لبلورة بقعة جغرافية تستطيع تقوية وزيادة قدرتها العسكرية ومواردها للدفاع عن محيطها الجغرافي الذي تعيش فيه، والعمل على الحفاظ عليه وذلك برد الاعتداءات الخارجية مع تحديد الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، مع وجود آلية لتوفير الحماية للوجود، من التهديد الخارجي الذي يهدد الوجود الداخلي والذي يؤدي إلى ضعف القوة وهذا نتاج لتناقض مصالح الفئات المتعارضة مع وجود النظام القائم، وحيث أن القوة الشرطية وجب عليها مواجهة الأزمات الداخلية [4] والعمل على استمرار وجودها وتطورها وزيادة قوتها العسكرية من خلال

---

[1] تيلي، تشارلز، الدولة القسرية ورأس المال عبر التاريخ، دار الفارابي، بيروت، 1993، ص 95 .

[2] كلاوزوفيتز، كارل، عن الحرب، ط1، 1997، ص103.

[3] عبد الحميد، صبحي، نظرات في الحرب الحديثة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر: بيروت، 1969، ص14

[4] هنتغتون ،.النظام السياسي لمجتمعات متغيرة . ،ص185.

برامج الدعم العسكري وتضخيم وتقوية القوات العسكرية المسلحة والتي بدورها تزيد قوة تدخلها في المؤسسات السياسية. يفسر هنتغتون محاولة التدخل العسكري في السياسة مستنداً إلى البنية الداخلية للقوات المسلحة أو الخلفية الاجتماعية للضباط الذين ينفذون عملية التدخل، أما عن مسببات التدخل العسكري في السياسة، فقد حاول هنتغتون الربط ما بين ميول الضباط وقدرتهم على التدخل في الشؤون السياسية وبنية المهارة لديهم[1]، والتي تكون في نهاية المطاف إحدى وجوه سياسة الأمن القومي والتي تعمل على تعزيز سلامة وقوة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة من خلال مواجه تهديدات خارجية من هذه السياسة الأمن العسكري والحفاظ على سياسة الأمن الداخلي وسياسة أمن المكان. إن تشكيل المؤسسات العسكرية لأي مجتمع يكون بواسطة عامل وظيفي عملي ينبع من تهديدات أمن المجتمع والواجب الاجتماعي ويكون بروزه من خلال قوى اجتماعية وأيديولوجية ومؤسسات مهنية نقابية داخل المجتمع، ومن خلال مؤسسات عسكرية تعكس قيم المجتمع وتكون قادرة على أدائها الوظيفي العسكري بشكل فعال.

إن التزام العسكر تجاه المجتمع يعكس مدى الثقافة وتراث الشعب والمجتمع الذين يعتبرون جزءاً منه، ومن هذا المنطلق أصبحت المنطلقات السياسية بين العسكر أكثر وضوحاً وتميزاً وأكثر تطوراً نظرياً، وبذلك عمقت الأيديولوجية لديهم، وأصبحت المعتقدات السياسية لديهم أكثر أيديولوجية. خلال فترة ضعف الأحزاب السياسية، أما الفرضيات المتعلقة باحتراف العسكر فأكدت أن المعتقدات السياسية للعسكر بعد احترافهم قد أصبحت أكثر أيديولوجية بدل أن تكون أقل أيديولوجية[2].

---

[1] ــ هنتغتون،النظام السياسي لمجتمعات متغيرة،.ص237.

[2] ــ Moris ,Janowitz.The Professional Soldier..P236.

ملامح المؤسسة العسكرية العراقية(مدخل نظري)

الأمر الشائع الحدوث في الدول العربية في العصر الحديث،أن تنظم مجموعة من ضباط الجيش حركة سرية، ثم تستولي على السلطة بواسطة انقلاب عسكري وتحكم مباشرة، دون أي تعهد بنقل السلطة إلى حكومة منتخبة و تصبح المؤسسة العسكرية في ظرف تاريخي معين، قوة اجتماعية سياسية مستقلة نسبياً تسعى للحفاظ على مصالحها، وهذا الدور مكتسب من تحكمها بوسائل التغيير المادي من حيث تاريخية ومنطقية تطور دول العالم الثالث وتعددية أنماطها الاقتصادية،وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا حاسماً في حسم الصراع الاجتماعي والسياسي، طالما لا توجد فيها سوى قوتين حاسمتين للتغير هما: مؤسسة العنف المنظم-المؤسسة العسكرية- و الجماهير الشعبية المغلوبة على أمرها.

لم تكن مصادفة أن تكون أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط أكثر مناطق العالم عرضة للانقلابات العسكرية نتيجة ظروف موضوعية وذاتية، ودور العامل الخارجي في تفضيل الانقلابات العسكرية. وتلعب المؤسسة العسكرية في أغلب بلدان العالم الثالث المتخلف، دوراً كبيرا في الحياة السياسية والاقتصادية، كما تؤثر في تحديد مجالات التطور بكل أبعادها. يستمد هذا الدور بالأساس من طبيعة الظروف السائدة، الكامنة في طبيعة خصائص البنية الطبقية السائدة وبنائها الفوقي، والتي ترجح الوزنين النوعي والنسبي للفئات الوسيطة، مما يؤهلها لأن تمارس دوراً رئيسياً في المجتمع. وتتألف الفئات الوسيطة من مجموعة من الفئات المهنية التي تشترك في كونها تتطلب تأهيلاً علمياً. ومن أبرز هذه الفئات: الموظفون العموميين، المثقفون، أصحاب المهن الحرة، الطلبة، وأخيراً فئة ضباط المؤسسة العسكرية (قوى العنف المنظم). ولهذه الفئة دوراً متميزاً، إذ ينطلق الضباط من إدراكهم لهذه الحقيقة عند تحديد مكانتهم في صنع القرار المركزي ومن ثم التأثير على السياسة العامة للسلطة، حسب ما تفرضه الظروف وموازين القوى.

تتميز المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث، كتنظيم اجتماعي، بكونها تتمتع باستقلالية نسبية، بالنسبة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية، وتستنبط مكانتها من أهمية الدور المناط بها، المتمثل في حماية الدولة من العدوان الخارجي – كبعد نظري- وكأداة قمع داخلية(وهو الأكثر بروزا وواقعية في الحياة العملية).

لقد أثبتت التجارب التاريخية في مثل هذه البلدان، أن القوى الاجتماعية مهما كانت منظمة، فإنها لا تتمكن من إبعاد تأثيرات المؤسسة العسكرية عن قرارات السلطة المركزية، أو أخذ موافقتها، الضمنية أو المباشرة، أو تحييدها عند إجراء التغييرات الجذرية في النظام الاجتماعي.
لقد أدرك ضباط مؤسسات العنف المنظم هذا الموقف، ودور القوة المادية التي تحت تصرفهم وإمكانية استخدامها.

هذا الوعي بحد ذاته، ساهم في تعزيز مكانتهم دون الارتباط بالواقع الاجتماعي، في الوقت نفسه"يصبح الجيش عامل تصليب للأمة، وانطلاقاً من وعيه لموقعه الفريد يبدأ الجيش بتنمية دوره الطليعي كحامل لمهمة تاريخية، وفي المرحلة اللاحقة يأخذ وظيفة الحاكم الأعلى والقوة الوحيدة التي (فوق الطبقات) وترمز إلى الأمة بأكملها[1]". وبغض النظر عن مدى واقعية هذا الإدراك للذات أو كفئة اجتماعية فإن هذا التصور هو السائد في أغلب هذه البلدان.

كما يلاحظ أن هذا الدور للمؤسسة، يظهر جلياً في المجتمعات غير المتبلورة طبقياً، والتي في الغالب تفتقد للآلية السياسية للديمقراطية البرلمانية وانعدام الحريات السياسية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني. هذه الظروف كنتيجة وسبب، ستفرز للمؤسسة العسكرية مهمة حماية الأمن الداخلي وليس الأمن الخارجي. أي بمعنى ستصبح أداة قمع داخلية. هذا الموقف سيناقض في المضمون والشكل ما نراه سائداً في"المجتمعات الراسخة في الديمقراطية، حيث جعلت المؤسسة العسكرية بكاملها تحت سيطرة المدنيين[2]".

تمثل عملية تكوين الجيش – وسائل العنف المشروع والمنظم– في مرحلة الانتقال من المجتمعات الزراعية إلى المركزية الحديثة، أحد أهم سمات هذه المرحلة الانتقالية، وإن لم تقتصر عليه. إذ"إن الدولة تنشئ جيشاً مركزياً، نظامياً، دائماً، وتنشئ نظاماً تعليمياً مركزياً، وتبني جهازاً بيروقراطياً وتكنوقراطياً جديداً وتدخل الميدان الاقتصادي بادئ الأمر كمحفز وحام وناظم، إلا أنها تتحول إلى مالك ومنتج في سياق تطورها وتثبيت سلطتها وتأمين سريان مفعول قرارها المركزي[3]".

---

[1] هيلين كاريردانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط 1955– 1975، ترجمة عبد الله اسكندر، ص. 105.

[2] د. سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني العربي والعسكريين– إشكالية العلاقة في الدولة الحديثة، جريدة الحياة في 2001/04/23. والدراسة نشرت على عدة حلقات.

[3] عبد الجبار، فالح. الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ص، 53 .

لقد أمست عملية تشكيل الجيش وتطويره والنظر إليه في هذه البلدان أشبه (بالحالة الصنمية)، إذ ينظر إليها بصورة تكاد أن تكون مقدسة ، لا يجوز المساس بها وبهيبتها، ناهيك عن مداها وضرورتها. إذ توجد دول هي في غنى عن وجود مؤسسة بهذا الحجم والضخامة الموجودة لديها. لكنها مع هذا تستمر في الإنفاق عليها وتوسع مداها تقنياً وبشرياً وتخصص لها الموارد الكبيرة، التي تحتاجها بصورةٍ ماسة القطاعات المنتجة.

كما تتجسد النظرة القدسية في فكرة مفادها: أن الجيش هو رمز السيادة والوحدة الوطنية، أو الأمة وحامي الوطن، صدقاً كان أم إدعاءً. هذه الهالة تخلق حالة من الوهم النفسي والاجتماعي لدى الناس ونخب الحكم، وخاصةً لدى الضباط أنفسهم.

يمكننا هنا أن نضيف عاملاً آخر، مشتق من البناء الفوقي للتركيبة الاجتماعية للمجتمعات الفلاحية القبلية، وموروثها السوسيولوجي والثقافي، ألا وهو ميل أفراد هذه المجتمعات في الاعتماد على عنصر القوة في حل إشكاليات الحياة. لذا أصبح الميل السيكولوجي لأبناء هذه المجتمعات ينح نحو احترام المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيماً وانضباطاً. والتي تخاطب أنظمتها الداخلية وآلية العمل فيها، الوعي الداخلي لأفراد هذه المجتمعات وتتلاءم وتتعاطف مع قيمهم ومفاهيمهم المتطابقة جوهرياً مع المسلك الرجولي السائد بينهم، منها: الطاعة، الرجولة،الشهامة، البطولة، الشرف، العزة، الكرامة، الثأر...الخ، خاصةً إذا أخذنا بالاعتبار أن أفراد هذه المجتمعات يتميزون بوعي اجتماعي يميل إلى الأسطورة بحكم واقعهم المادي.

ومن هذه المنطلقات، اعتبرت الخدمة في هذه المؤسسة ذات منزلة اجتماعية رفيعة ويصبح العسكريون وخاصةً الضباط منهم موضع اعتزاز وشرف، يغذيها المظهر الخارجي، اللباس الموحد والأنيق والعلاقة التضامنية فيما بينهم. وإذا استعرضنا تاريخ تشكل الجيوش في بعض بلدان العالم الثالث، يتضح أن مساهمة المؤسسة العسكرية في الفعل السياسي تتوقف في بعض جوانبها، على كيفية نشوئها في سياق تكونها التاريخي. إذ هنالك أربع مسارات عامة لتشكل هذه الجيوش في هذه البلدان[1]:

- جيوش ظهرت في سياق حركة التحرر الوطني، وذلك عندما أصبحت قوى الأنصار المسلحة تمثل

[1] للمزيد راجع، ميرسكي الجيش والمجتمع والسياسة في البلدان النامية، دار التقدم موسكو 1987، كذلك فؤاد إسحاق، العسكر والحكم في البلدان العربية، دار الساقي لندن 1990

العمود الفقري للمؤسسة العسكرية والأمنية لمرحلة ما بعد الاستقلال. مثال ذلك : الجزائر ، اندونيسيا،أنغولا، الموزمبيق...الخ.

- جيوش ظهرت في أعقاب الاستقلال وتكوين الدولة الوطنية (القومية) وهذا ما يرصد في أغلب الدول الأفريقية الحديثة التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية.

- كما تكونت جيوش بعض البلدان خلال الحقبة الاستعمارية، وانتقلت للسلطة الوطنية بعد الاستقلال، مثل: مصر؛ العراق؛ سوريا؛ الهند؛ واغلب دول أمريكا اللاتينية.

- وأخيراً تأسست جيوش بعض البلدان قبل التأثيرات الاستعمارية الجديدة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، كما هو في تركيا وإيران واليمن الشمالي سابقاً.

هذا التقسيم، يحدد جملة من المظاهر التي يمكن على ضوء تحليلها، الوصول إلى المكونات الرأسية لهذه الجيوش، ومدى درجة الخطورة التي تملكها وبالتالي ما يسمح لها بالتدخل المباشر في القرار السياسي وتبني الانقلابية العسكرية. كما نستطيع أن نحدد على ضوءها:

ماهية المؤسسة وجوهر مهامها، الطبيعة الاجتماعية للقيادة، الانتماءات الطبقية لكل من قمة المؤسسة وقاعدتها،الأصول الفكرية ودرجة نضجها، الوعي السياسي داخل المؤسسة. تتميز هذه المؤسسات بصورة عامة بانعدام وجود الدراسات التفصيلية والناضجة عن ذاتها، أي ما يمكن أن نطلق عليه علم الاجتماع العسكري ، إذ لم تجرى دراسات توضح طبيعة الفئات العسكرية حسب الأصول الاجتماعية والرتب وماهية العلاقة المتبادلة (العمودية والأفقية)، ودرجة التباينات في الرواتب والامتيازات[1] وتأثيراتها على نسق العلاقات المتبادلة وفي إدامة وحدة وتكامل النظام القائم على التعاون وليس الإكراه.

كذلك عدم توفر الدراسات الخاصة بما تمتلكه الرتب العليا من عناصر القوة وبالتالي خطورة تمركز القرار بيدها، وما يرتبط به من إمكانية الحركات الانقلابية، ثم ما هي طبيعة البيئة السياسية السائدة في المؤسسة ومدى تأثرها بالحياة السياسية العامة، وما هو موقف المنتسبين من أولوية الخضوع القرار العسكري والحزبي والخيار بينهما...الخ.

---

[1] لوحظ مثلاً أن الضابط في هذه البلدان يستوفي أكثر من خمسة أضعاف ما يستوفيه الجندي المتطوع، بخلاف جيوش البلدان المتقدمة، حيث لا يتجاوز الفرق في الراتب بينهما عن الضعف ويشير احمد حمروش إلى أن راتب الضابط برتبة لواء قبل عام 1952 كانت 125 جنيهاً شهرياً في حين أن راتب الجندي كان اقل من جنيه واحد(69 قرشا) ناهيك عن الامتيازات الأخرى. راجع حمروش ،الانقلابات العسكرية، ص. 11-12، دار بن خلدون، 1980 بيروت.

في الوقت نفسه تنعكس، البنية الطبقية للمجتمع داخل المؤسسة العسكرية، وعلى كافة مستوياتها، وبغض النظر عن طريقة تكوينها. ففي الغالب فإن قاعدة المؤسسة العسكرية المراتب والجنود- وخاصةً المتطوعين منهم يغلب عليهم تشابه وتماثل المنشأ الطبقي، إذ في الغالب هم من الفلاحين الفقراء وكادحي المدن. أما الضباط فينتمي اغلبهم إلى الفئات الاجتماعية الوسطى أو القريبة منها. لكنهم في سياق الخدمة ينصهرون، تدريجياً في بوتقة فئة اجتماعية محددة لها سمات عامة مشتركة، ذات طبيعة شبه منغلقة ومنفصلة نسبياً عن باقي الفئات الاجتماعية وحراكها الداخلي. ويتميز أفرادها بوعي اجتماعي، متبنين قيماً منبثقة من مضامين مهنتهم، وتحكمهم منظومة من النظم والعلاقات الخاصة والموحدة، مما يخضعهم إلى مؤثرات نفسية واجتماعية تحدد من سلوكياتهم، سواءً داخل المؤسسة العسكرية أو في المجتمع. يعمقها العيش المشترك في الثكنة العسكرية ونمطيتها، والخضوع لظروف عمل متشابه ذات قواعد انضباطية صارمة يحدد إطارها القانون القضائي العسكري.

هذه الظروف الخاصة وما ينجم عنها من مؤثرات عامة على شخصية الفرد العسكري، ستؤدي إلى الانسلاخ التدريجي والنسبي لهؤلاء الضباط دون المراتب عن أصولهم الاجتماعية التي قدموا منها. وكلما ازدادت مدة الانخراط ضمن هذه المنظومة من العلاقات المنغلقة، والترقية المسلكية، كلما أدى إلى الابتعاد أكثر فأكثر عن أصولهم الطبقية وولاءاتها وقيمها، وبالمحصلة عن المؤثرات الفكرية، وخاصةً تلك المتسمة بالنظرة الجذرية منها.

يترتب على استيعاب هذه الوضعية، الإدراك بأن الضباط الصغار. هم الأكثر تأثراً بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والفكرية العامة مقارنةً بأصحاب الرتب العليا، رغم الإحساس بالوحدة العضوية المشتركة، ووعي الذات المهنية "العسكرية". لكن هذا لا يعني أن هؤلاء الضباط ينطلقون، عند ممارسة أدوارهم الاجتماعية والسياسية من فراغ. بل انهم متأثرون بالضرورة الحتمية، بالمؤثرات الفكرية السائدة في المجتمع، وخاصةً المتناغمة مع مصالحهم الاجتماعية.

ومن الملاحظات المهمة التي يمكن رصدها وإدراك مغزاها عند تحليل دور العسكر في مثل مجتمعاتنا العربية، وخاصةً بعد تطور المؤسسة العسكرية ذاتها وعلى الأخص النوعي منها، وبروز الظاهرة الانقلابية في دول المنطقة. نرى هناك من لقد شهدت دول منطقتنا، على سبيل المثال لا الحصر، الغزو العسكري عبر تاريخها الطويل، وكان لهذا الغزو دوراً كبيراً في معظم التغييرات التي طرأت على نظم هذه الدول، وقيمها ومنظوماتها الفكرية والنفسية. لذا اجتهدت أغلب الحكومات الانقلابية،